

## جهاز الرقابة يكشف فساد وزارة التعليم الفني

## أكثر من مليار .. عهد لم يتم تسويتها

صرف 57 مليوناً لشراء أرضية و52,6 مليون "سعاية" ولم تتم عملية الشراء

كتب/ المحرر الاقتصادي

كشف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن العديد من المخالفات والملاحظات في عملية مراجعة الحساب الختامي لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني للسنة المالية 2012 م.

وقال تقرير جهاز الرقابة والمحاسبة - حصلت "الميثاق" - على نسخة منه إن عملية المراجعة لم تشمل الاستخدامات والموارد الفعلية البالغ قيمتها 897,9 مليون ريال والمتمثلة في المنح والقروض لعدم توافر الوثائق والمستندات بالوحدة المحاسبية بديوان عام الوزارة.

كما كشف التقرير أن رصيد العهد التي لم يتم تسويتها حتى نهاية العام 2012م بلغ 1,5 مليار ريال منه مبلغ 1,1 مليار ريال من مراحل سنوات سابقة وتمثل نسبة 79% من إجمالي رصيد العهد بدون اتخاذ الإجراءات القانونية حيال ذلك بالمخالفة للقانون المالي رقم 8 لسنة 90 ولائحته التنفيذية.

كما تم صرف 91,9 مليون ريال مقابل أجور تعاقدية لعدد من الأشخاص، علماً أن منه مبلغ 37,2 مليون ريال تم صرفه من مخصصات الباب الثاني "النفقات على السلع والخدمات والممتلكات" بالمخالفة للقوانين والقرارات الناظمة.

وذكر التقرير أنه تم صرف 17,1 مليون ريال من مخصصات الباب الثاني، مقابل مستحقات لجان الاختبارات "مكافأة" مما يعد صرفاً لأغراض غير

”

897 مليون منح وقروض لا توجد وثائق ومستندات لها

”

اختفاء 124 مليون من رصيد البعثات الدراسية

”

مختصة ومخالفاً للقانون المالي. كما أظهر الحساب الختامي للعام 2012 رصيد حساب سلف الحسابات الجارية بمبلغ 32,9 مليون ريال، في حين أنها لا تمثل سلف جارية وإنما سلف مؤقتة مما يعد مخالفاً للقانون المالي. مشيراً إلى أن وزارة التعليم الفني صرفت مبلغ 291,2 مليون ريال لحساب التحويلات والإعانات "البعثات الدراسية"، في حين أظهرت مرفقات الحساب الختامي

رصيد حساب التحويلات إلى الخارج بمبلغ 7,04 مليون ريال بفارق نقص بمبلغ 124,2 مليون ر عن الحساب الختامي بالمخالفة لقواعد وأسس تد الموازنة العامة للدولة والقانون المالي. هذا خلافاً إلى صرف 57 مليون ريال مقابل جزء من الأرضية المقابلة لمعهد البولتكنيك بالأخص وبخاصة بنك اليمن الدولي، في حين لم تتم عد الشراء وبدون اتخاذ الإجراءات القانونية حيال تو المبلغ إلى حساب الحكومة كون الشراء لم يتم. ف عن عدم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال استه المبالغ المنصرفة بدون وجه حق وبمبلغ 52,6 ما ريال وتوريدها إلى حساب الحكومة والخاصة بـ "سعاية" اللجان المكلفة بشراء الأرضية المجا لمعهد البولتكنيك والمنصرفة لقيادات الوزارة؛ قد تم صرف السعاية لمكتب "عقاري" وبمبلغ 9,9 مليون ريال مما يعد صرف مستحقات لجان الور بدون وجه حق.

وأكد التقرير عدم اتخاذ الإجراءات القانونية د استعادة العديد من وسائل النقل المقيدة عهد العديد من الأشخاص الذين لا يعملون بالوزارة د ولـ 20 وسيلة نقل.

وأظهر تقرير جهاز الرقابة والمحاسبة صرف 7,7 مليون ريال بموجب مذكرات سحب صا من وزارة المالية دون توفر الوثائق والأوليات المؤ لصحة وقانونية الصرف.

## في تقرير للمعهد الملكي البريطاني

## تنامي درجات الفساد وهروب رؤوس الأموال من اليمن منذ 2011م



ضئيلة مقارنة بما تخرج من أموال ، فمقابل كل دولار صرف على المساعدات في اليمن بين عامي 1990م و2008م، خرج منه 2,70 دولار ..

وأوصى التقرير البريطاني المانحين الغربيين والخليجيين بضرورة اعتماد تخطيط استراتيجي أكثر فعالية يوازن بين الاختلافات والمقايضات وبين أولويات الأمن ومكافحة الإرهاب القصيرة الأجل وبين أولويات التنمية الاقتصادية والسياسية الطويلة الأجل ..

وشدد التقرير على ضرورة تعميم المانحين استخدام تحليل الاقتصاد السياسي وتحسين فهمهم لحواضر النخبة، لتفادي انهيار اليمن ولتعزيز استقراره الاقتصادي، موضحاً أن علاج هروب رؤوس الأموال من دول مثل اليمن ينبغي اعتباره أولوية عالمية وإدراجه كذلك في خطة التنمية العالمية لما بعد عام 2015م ..

وعن أوجه الفساد والإهدار أكدت الدراسات المحاسبية بأن ما يقرب من ثلث إلى نصف الموازنة العامة للدولة تذهب هدرًا في تحويلات وسفريات ومطالبات بعض أطراف السلطة بتكاليف لمشروعات وهمية ..

## نصف الموازنة العامة تُصرف في سفريات ومشاريع وهمية

استمرار الفساد السياسي والمالي في اليمن ..

وشدد منجزو التقرير على خطر بقاء إنجاز الإصلاحات، معتبرين أن نظام المحسوبية المعتمد على النفط يمثل أكبر خطر لنجاح المسار الانتقالي، ومستبعدين أيضاً نجاح المرحلة القادمة في تعزيز الشعور بتحسّن الشرعية السياسية لدى اليمنيين ..

ونوّه التقرير إلى أن من العقبان الأخرى لتنمية في اليمن هروب رؤوس الأموال إلى الخارج والذي تيسره الجهات الضريبية، وهو تدفق يجعل المساعدات الدولية الواردة

ماجد عبد الحميد

توقع معهد "تشاتام هاوس" البريطاني تفاقم الاضطرابات السياسية في اليمن المتبوعة بتنامي درجات الفقر وانتشار المجاعة، كما فسّر ذلك بتنامي درجة الفساد المالي وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج منذ سنة 2011م ..

واكد المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية في تقريره - الذي وصف بالتشاؤمي عن الأوضاع السياسية والاقتصادية في اليمن والذي أصدره مؤخراً تحت عنوان: "اليمن .. الفساد وهروب رأس المال والأسباب العلمية للصراع" ان اليمن ما زال بعيداً عن الطريق المضمون نحو مستقبل آمن ومزدهر، إذ يواجه مخاطر جديدة من الزعزعة السياسية وأزمة موارد قادمة بسبب النضوب السريع لاحتياطيات النفط التي تدعم موازنة الدولة، مشيراً إلى أن الحكومة الانتقالية التزمت بإصلاحات سياسية واقتصادية، لكن قد يصعب عليها إنجازها نظراً لمقاومة النخب القائمة لتلك الإصلاحات، في حين حذر التقرير من

## علماء الإخوان يدافعون عن القاعدة

كتب/ بليغ الخطابي

يبدو ان الضغوط الداخلية والخارجية على جماعة الإخوان والضربات الموجهة ضد تنظيم «القاعدة» تلقي بظلالها على وضعهم الداخلي والتنظيمي وتفقد هيئاته السيطرة على مواقفها لتخرج بيانات هزيلة وغير موفقة حتى في اختيار اللفاظ والتعابير التي تبعد عنها عن مستوى الشبهات إلا أننا نجد أنها أشد تمسكاً بنهجها التحريضي وعنفاها الكامن خلف دعواتها المضللة وادعاءات التديليس السياسي المبطن بالدين لاستغلال القيم والاخلاق .. وهذا ما ورد في بيان ما يسمى بهيئة علماء اليمن التابعة لجماعة الإخوان التي تتخذ من جامعة اليمان مقراً لها .. فقد خرجت هذه الهيئة منددة بالضربات الجوية على عناصر الإرهاب في اليمن وشيوة والبيضاء، وقالت انه قتل خارج القضاء ولا يقدره شرع ولا قانون .. وكعادتها تجاهلت هيئة علماء الإخوان الجرائم الإرهابية التي تنفذها عناصر القاعدة ضد الإبرياء من أبناء شعبنا وامن واستقرار اليمن، خلافاً لما تمثله أعمالها الإجرامية من

هذا الوطن. ونجد البيان أكثر فجوراً عندما يتحدث عن استباحة الاجنبي للسيادة ودماء المواطنين بينما لم يتحدثوا عن عشرات الاجانب ومن مختلف الجنسيات المنضمين الى تنظيم القاعدة وجماعة الإخوان والذين يقومون بقتل أبناء شعبنا ويدمرون بلادنا ..

اللافت أن هذه الهيئة لم تنس بأن توصي الشعب بتعظيم الحرمات والدماء والأموال والإعراض وهو موقف متناقض حيث تأمر الناس بالبر وتنسى نفسها .. في الوقت الذي هي في أشد الحاجة الى مثل هذه النصائح والتوصيات.

نعتقد ان الشعب اليمني لم يعد يقبل بمثل هذا الكذب والدجل باسم الدين وعلى علماء الإخوان ان يتوقفوا عن الشرعنة للقتل والاستباحة للأرض والعرض من قبل اربابيين استغفروهم من الخارج ليلحقون اضراراً فادحة بالشعب والوطن .. فلم يعد خافياً ان الإخوان ومن خلال دعمهم ومساندتهم للأعمال الإرهابية أنهم بذلك يسهلون للقوات الأجنبية التدخل في شئون العديد من البلدان وما تجرته طالبان أفغانستان إلا عبرة لمن أراد ان يعتبر !!

تهديد حقيقي للأمن والسلم الدولي وفي هذا يكمن الدور الدستوري والقانوني الذي ينبغي على الدولة وسلطاتها المختصة ان تعزّزه وترتقي به للوصول الى اجتهات آفة الإرهاب وليس كما يطالب به العلماء الذين يدعون ويساندون الإرهاب والإرهابيين.

ويشذنا في هذه القراءة انتفاضة هؤلاء العلماء حين تمكنت الضربات الجوية من الحاق خسائر فادحة بالصف الاول والثاني من تنظيم القاعدة لكن ما يلاحظ هذه المرة في البيان ان علماء الإخوان تخلوا عن وصف قتلى القاعدة بالشهداء، حيث اطلقوا عليهم قتلى، لكن الأخطر من ذلك هو ان بيان الإخوان لم يعتبرهم من التنظيم الارهابي «القاعدة» بل اعتبرهم مواطنين عاديين وهو موقف كاذب يكشف عن حقيقة تباكيهم على قتله بعد ان سقط منهم نحو 60 إرهابياً، بينما المنات من أبناء القوات المسلحة والامن يستشهدون يومياً امام أعين علماء جماعة الإخوان برصاص هؤلاء الإرهابيين دونما ابداء موقف تضامني او تعاطفي تجاه هؤلاء الشهداء الذين يوجهون صلف الفكر الارهابي ودعوات التحريضي المدمرة التي اوجدت شرخاً مجتمعياً يعانى منه كل فرد في

